

فيكون خبراً عن زيد وهو متعلق بالخبر من الغير الوتر
 في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
 على ان يكون خبراً مقدرًا لمبتدأه بهيئتوه ويكون
 من قبيل عطف الخبر على الخبر والمانه منه ولما
 كان لقائل ان يقول جعل القاعدة منقضية
 بقوله المريط في عطف زيد الزمان بان يطير
 فيه خبر يعوذا الى الموصول ويعطف للمعطوف عليه
 ليس فيه ذلك لغيره فاجاب عنه بقوله وانما جاز
 الذي يطير في عطف زيد الذي لانها اى لاقاء
 في هذا التركيب فاء السببية اى فاعلمها نسبة
 الى السببية بان يكون معناها السببية لا
 العطف فلا بد ونقضا على ذلك القاعدة او يكون
 معناها السببية مع المعطوف ولتحتها تجعل
 الخلتين بجملة واحدة فليتبعها ترتيب في الاولي
 والمعنى الذي يطير في عطف زيد الذي بان يكون

١٩٥٧

ان كان الخبر
 من قبيل عطف
 الخبر على الخبر
 بان يكون
 من قبيل عطف
 الخبر على الخبر
 بان يكون

ويكون ان يترد في خبر المسمى الذي يطير في عطف
 زيد يطير انه الزمان واذا عطف اى ما وقع
 العطف على وجود عاملين بان عطف اسمان
 على معلومهما بعطف واحد وقال بعض نحوي
 اللباب ان عطف خبر المسمى ان العطف هو المحمول
 على معناه اللغوي اى ما كان الايجاز نحو العالمين
 بان جعل معلومها او اكثر انما اراد بان على ان
 المعنى على معلومها ما كان وانما قال على معلومها
 عاملين لا على معلومها واحد فانها غير انما
 نحو خبر زيد عمر واو عمر وفالدك ولا على اكثر من
 اثنين فانها لا خلاف في امتناع مختلفين
 اى غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول
 وان ذلك لدفع وجه من يتوهم ان مثل خبر
 زيد عمر واو بكر فالدك من هذا الباب مع ان ليس
 عند عدم تعدد العامل في العالم هو الاول

King Saud University

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University